E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1995/11
3 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون
نيويورك، ١٥ آذار/مارس - ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٥
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

المواضيع ذات الأولوية: التنمية، تعزيز محو الأمية والتعليم والتدريب، بما في ذلك المهارات التكنولوجية

تقرير الأمين العام

موجز

اختارت لجنة مركز المرأة، في دورتها الرابعة والثلاثين "تعزيز محو الأمية والتعليم والتدريب، بما في ذلك المهارات التكنولوجية" باعتباره موضوعا ذا أولوية في مجال التنمية للنظر فيه في دورتها التاسعة والثلاثين. ويستعرض هذا التقرير، القائم على أساس نتائج اجتماع لفريق خبراء نظم لدراسة الموضوع، التقدم المحرز على جميع مستويات تعليم الإناث ويصف العقبات التي تعوق الوصول إليه والإنجازات التي لا تزال قائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

والحق في التعليم معترف به عالميا. ويعتبر تعليم الإناث أداة قوية للعمل الجماهيري وعامل حفاز للتغيير الاقتصادي والاجتماعي. وربما يقدم الاستثمار في الفرص التعليمية للفتيات أفضل عائد بالمقارنة بجميع الاستثمارات في البلدان النامية. وتحول التركيز مؤخرا من مجرد الوصول إلى التعليم إلى نوعية ونوع ومدى ملاءمة التعليم والتدريب للمرأة على مدار حياتها. وتعتبر إزالة التحيز لأحد الجنسين من المناهج الدراسية والكتب المدرسية ومواقف المدرسين والأخذ بتدابير داعمة من سبل تحسين تعليم الإناث. ويعتبر أيضا تحسين الوصول إلى التدريب في مجال العلم والتكنولوجيا هاما، بغية إعداد المرأة للقرن الحادي والعشرين. وأوصى اجتماع فريق الخبراء بإجراء تغييرات في السياسات التعليمية، وتحسين الوصول إلى التعليم، وإجراء تغييرات في البيئة التعليمية، وتهيئة المزيد من الأنشطة للفتيات والنساء اللائي يعشن في ظروف غاية في الصعوبة.

* E/CN.6/1995/1.

95-00133 240195 260195

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٣
القضايا المتعلقة باحتياجات الجنسين والتعليم والتدريب	٣ - ٢٢	٣
ألف - الأساسي المنطقي لتعليم الإناث	٣ - ٦	٣
باء - عقبات في سبيل تعليم الفتيات	٧ - ١١	٤
جيم - القضاء على أمية الإناث	١٢	٥
دال - التقدم الذي تحقق على جميع مستويات التعليم النظامي	١٣ - ١٦	٦
هاء - الدور التكميلي للتعليم غير النظامي	١٧ - ١٨	٧
واو - المرأة في العلم والتكنولوجيا	١٩	٧
زاي - المرأة في التدريس	٢٠	٧
حاء - نوعية التعليم	٢١ - ٢٢	٨
المرفق استنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء بشأن الجنسين والتعليم والتدريب		٩

مقدمة

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٥/١٩٩٠، بناء على توصية من لجنة مركز المرأة، أن تنظر اللجنة، في دورتها التاسعة والثلاثين في مجال التنمية، في موضوع ذي أولوية هو "تعزيز محو الأمية والتعليم والتدريب، بما في ذلك المهارات التكنولوجية" وأن تعد تقريرا يتعلق بالفرع المتعلق بالاجراءات الاستراتيجية في خطة العمل، وهي الوثيقة النهائية التي سيعتمدها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وورد اقتراح بالموضوع في التوصيات والاستنتاجات الناشئة عن أول استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وفي الاستراتيجيات التطلعية، اعتبر التعليم "أساس النهوض الكامل بوضع المرأة وتحسينه" (الفقرات ١٦٣ - ١٧٣)[١]. ووردت التوصيات المتعلقة بتعليم المرأة باعتباره مجالا للتنمية، ولكن الاشارات إلى الحاجة إلى تعليم وتدريب رسميين وغير رسميين وردت في فروع عديدة أخرى من الاستراتيجيات. ولم تطالب الاستراتيجيات بصفة محددة بالمساواة للمرأة عند القيد في جميع المراحل ولكنها دعت فقط إلى "فرص متكافئة" في الوصول إلى الموارد، ولا سيما التعليم والتدريب.

٢ - وبغية المساعدة في النظر في الموضوع، عقدت شعبة النهوض بالمرأة بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة اجتماعا لفريق خبراء بشأن احتياجات الجنسين والتعليم والتدريب. وعقد في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو (ايطاليا). والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للحلقة الدراسية مرفقة بهذا التقرير. ويعتمد التحليل في الجزء الأول من التقرير على معلومات أساسية وأوراق عمل أعدها اجتماع فريق الخبراء.

القضايا المتعلقة باحتياجات الجنسين والتعليم والتدريب

ألف - الأساس المنطقي لتعليم الإناث

٣ - يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل شخص الحق في التعليم"[٢]. وتدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة لكفالة حقوق مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم (المادة ١٠)[٣]. وبغية تحقيق هذا الهدف، فإن اتخاذ "تدابير مناسبة" خاصة، كما أكدت مجددا المادة ٤ - ١ من الاتفاقية والواردة في التوصية العامة رقم ٥ بشأن التدابير الخاصة المؤقتة، قد يكون ملائما. وتشجع اللجنة الدول الأطراف على اتخاذ المزيد من التدابير الخاصة مثل العمل الإيجابي، والمعاملة التفضيلية ونظم الحصص لإحراز تقدم في مجال إدماج المرأة في التعليم.

٤ - ووجه المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع (جومتيين، تايلند، ١٩٩٠) الأنظار إلى الفجوة القائمة بين الجنسين في الفرص التعليمية وآثارها على التنمية البشرية. وتتضمن اتفاقية حقوق الطفل أيضا

أحكاما بشأن الحق في التعليم، بما في ذلك الحق في تعليم ابتدائي إلزامي ومجاني والوصول بالجميع إلى التعليم الثانوي والمهني والعالي[٤]. وتطالب أيضا بحقوق متساوية للفتيات والصبية في التعليم وتؤكد أهمية التعليم بوصفه حقا اجتماعيا وثقافيا.

٥ - ويعتبر التعليم أحد عوامل التنمية من خلال تأثيره على الصحة، ومعدل الوفيات، والانتاجية، ودخل الأسرة المعيشية، ومعدلات الخصوبة. وإذا كانت المرأة تعتبر عاملا رئيسيا للتنمية، فإن أي تحسين في تعليمها يأتي بعوائد اجتماعية واقتصادية أعلى. وتنتج المكاسب الاقتصادية المحتملة من توسيع قدرات المرأة على كسب الدخل في سوق العمل الرسمية وزيادة مشاركتها في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.

٦ - ويذهب العائد الاجتماعي لتعليم المرأة إلى أبعد من الرفاهية الفردية ويعتبر حيويا بالنسبة للتنمية الوطنية. وأوضحت دراسات عديدة أن التعليم الأعلى للمرأة يقترن بأولاد أكثر صحة ومعدل أدنى لوفيات الرضع. والأمهات المتعلمات أفضل تأهيلا للحفاظ على الممارسات الجيدة للصحة والتصحاح. ولديهن عدد أقل من الأولاد في سن متأخرة من حياتهن، وهو يؤدي في المقابل إلى زيادات في موارد الأسرة المكرسة لكل طفل. ولتعليم الأم أثر أكبر على تعليم الأولاد من أثر تعليم الأب، وهو يؤثر بصورة ملموسة بدرجة أكبر على حفز الطالب، والإنجازات والعادات الدراسية. ولدى النساء والفتيات المتعلمات وعي بيئي أكبر وفهم للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

باء - عقبات في سبيل تعليم الفتيات

٧ - هناك قيود اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية وتعليمية على تعليم الفتيات. ويتأثر الوصول إلى التعليم بمكان الإقامة الحضري أو الريفي وبالطبقة الاجتماعية. وهناك احتمال أكبر لأن تكون المرأة الفقيرة والريفية أمية، ولا يكون في إمكانها الوصول إلى برامج التدريب والتعليم الأعلى. ونظرا لأن النظام التعليمي العام متشرذم، فإن الفقراء يلتحقون بالمدارس ذات النوعية الأدنى، والفئات الأضعف هي الأكثر تأثرا.

٨ - وتؤثر النفقات المباشرة والكلفة البديلة لإرسال الفتيات إلى المدارس على قرارات الآباء المتعلقة بتعليم بناتهم. ويمكن أن تبلغ التكلفة السنوية لكل تلميذ في التعليم الابتدائي مبلغا مساويا للدخل النقدي السنوي لأسرة ريفية؛ وبالنسبة للتعليم الثانوي، فإنه يكون أكبر من ذلك. وإذا ما قررت إحدى الأسر تعليم أحد أبناءها، فإن الثقافة والاقتصاد كثيرا ما يحبذان الذكر. وفي بلدان نامية عديدة، حتى عندما يكون التعليم متوفرا بصفة عامة، فإن معظم تكلفة التعليم يجري تحملها بصفة خاصة، بما في ذلك نفقات الرسوم المدرسية، والكتب المدرسية، والنقل، والزي المدرسي، وفضلا عن ذلك، التكلفة البديلة لوقت الطفل الذي يقضيه في المدرسة. وإذا كانت الفتيات يضطلعن بالمزيد من العمل المنزلي والسوقي ويؤدين نصيبا أكبر من عمل الأسرة عن الصبية، فإن الآباء قد يترددوا في إرسال بناتهم إلى المدرسة. وتشير التجربة إلى أن قوانين التعليم الإلزامي والتعليم الابتدائي المجاني غير كافية لتحقيق معدلات متكافئة للقيد

بالمدارس بين الرجل والمرأة. فقد تكون هناك حاجة إلى تدخلات محددة تتعلق بأحد الجنسين، مثل خفض الكلفة البديلة لتعليم الفتيات بالسماح للفتيات باحضار أشقائهن الأصغر إلى المدرسة، أو إنشاء مراكز للرعاية النهارية للأمهات في العمل، أو ادخال تكنولوجيات بسيطة يمكن أن تكون بديلا للوقت المنفق في جلب المياه أو خشب الوقود، وبالتالي إعفاء الفتيات من العمل المتعلق بالأسرة المعيشية.

٩ - ويعتبر الموقع الجغرافي للمدارس والمسافة من المنزل إلى المدارس من موانع قيد الفتيات، ولا سيما عندما يكون هناك اهتمام بالأمن والسلامة الجنسية. وحيثما تكون السرية والعزلة للفتيات مطلوبة لحماية سمعتهن، فإن القيود توضع على تحرك الإناث في بداية البلوغ. وهناك عوامل اجتماعية - ثقافية مثل النظام الأبوي للمنظمات المدرسية، وعدم وجود مدرسات، والزواج والحمل المبكرين والممارسات التقليدية مثل الختان، تمنع الفتيات من الالتحاق بالمدرسة.

١٠ - ويعوق الهزال الصحي وسوء التغذية أداء الفتيات في المدارس. وفي بعض البلدان النامية، يكاد يكون هناك اتجاه إلى تحقيق الصبية لإنجاز أعلى في جميع المراحل، ولا سيما في العلوم والرياضيات. ويرجع اختلاف الجنسين في الإنجاز الأكاديمي إلى الفرص التعليمية الأقل للفتيات، وغياب دور النماذج، وأوجه القصور في تدريب المدرسين، وعدم توفر نظم دعم الفتيات للتعلم. وتعتبر نسب الغياب والانقطاع عن المدرسة مرتفعة.

١١ - ولا يكون في إمكان الفتيات والنساء المعوقات عادة الوصول إلى التعليم والتدريب لأنه ليس في إمكان المرافق التعليمية تقديم الطعام إليهن حسب احتياجاتهن الخاصة. وتمنع تكاليف توفير فرص متكافئة للفتيات والنساء المعوقات العديد من متخذي القرارات السياسية من توفير الخدمات الكافية واللازمة. ولأولاد السكان المنتمين لأقليات ومجتمعات الأقليات والسكان الأصليين احتياجات تعليمية خاصة لأنه ينبغي احترام ثقافتهم ولغتهم المتميزة والحفاظ عليهما. وفي بلدان عديدة، كان هناك تحسن تعليمي أقل بصورة ملحوظة فيما بيـــن فئات الفتيات على وجه الخصوص، مثل المهاجرات، أو المنتميات للسكان الأصليين، أو المعوقات، أو الفتيات اللائي يعشن في فقر.

جيم - القضاء على أمية الإناث

١٢ - يوجد في جميع أنحاء العالم ٩٠٥ ملايين أميا من الرجال والنساء، ٦٥ في المائة منهم من النساء[٥]. ويمكن اعتبار نفس العدد تقريبا من الرجال والنساء من الأميين وظيفيا. وتميل معدلات الأمية، التي يتم الحصول عليها عادة من خلال مقابلات تعداد السكان، إلى بخس تقدير مدى الانتشار الحقيقي للأمية. وجرى إحراز تقدم هام في القضاء على أمية الكبار والفروق بين أمية الإناث والذكور. وتعتبر معدلات الأمية المرتفعة في بعض البلدان في افريقيا وآسيا والمحيط الهادئ انعكاسا للتمييز السابق ونقص التعليم. وفي الفئة العمرية الحالية ١٥-٢٤ عاما، تعتبر معدلات الأمية أقل بصورة ملموسة بسبب المعدلات الأعلى للقيد في المدارس. وفي البلدان التي يوجد بها سكان أصليون بأعداد كبيرة، توجد فروق أعلى في نسب محو

الأمية بين الإناث والذكور. وفي البلدان المتقدمة النمو، تعتبر النسبة المئوية للأميين أعلى فيما بين المهاجرين والأشخاص الذين يعيشون في فقر. وتشكل الحملات الجماهيرية لمحو الأمية استراتيجية فعالة للقضاء على الأمية المنتشرة فيما بين النساء البالغات في إطار زمني محدد. وتعتبر استراتيجيات محو الأمية ناجحة فقط عندما تأخذ في الاعتبار الحالة الاجتماعية للمرأة وتربطها بأنشطة توليد الدخل.

دال - التقدم الذي تحقق على جميع مستويات التعليم النظامي

١٣ - في العقد الماضي، بذلت جهود فنية وناجحة لاجتذاب الفتيات إلى المدارس الابتدائية. وعلى الصعيد الاقليمي، حقق قيد الفتيات في المدارس التعادل مع قيد الصبية فيما عدا في افريقيا وآسيا. ولا تزال المعدلات الأدنى موجودة في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ووسط وجنوب آسيا حيث يوجد في بعض البلدان نحو نصف الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية خارج المدرسة، وأغلبيتهم من الفتيات. وفي بلدان عديدة ذات معدلات نمو سكاني مرتفع، فإن تخطيط المرافق التعليمية الجديدة لا يفي بالحاجة الفعلية. وكان للأزمة الاقتصادية وتدابير التكيف الهيكلي في الثمانينات تأثيرها على النظام التعليمي، في شكل تخفيضات في الأجور، وخفض أعداد المدرسين وخفض النفقات على المواد الفكرية.

١٤ - وأشارت الدراسات إلى أنه كلما زاد الناتج القومي الاجمالي للفرد، فإن معدلات قيد الإناث في المدارس تزيد وتتحرك النساء بصفة عامة نحو التعادل مع الرجل. ولا يحدث هذا بصورة آلية بما أن بعض البلدان ذات الناتج القومي الاجمالي المرتفع للفرد تحقق انجازات مخيبة للآمال فيما يتعلق بالتقدم في مجال قيد الإناث في المدارس، في حين أن بعض البلدان ذات الناتج القومي الاجمالي المنخفض للفرد تحقق نجاحا ملحوظا بسبب السياسات التعليمية المدروسة التي اتخذت لتعزيز تعليم الإناث. وتتاح أفضل فرصة لتقدم تعليم الاناث عندما تكون السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي العام مصحوبة بسياسات تعليمية وضعت خصيصا من أجل المميزات والاحتياجات الخاصة للإناث.

١٥ - ويقترب عدد الرجال والنساء في التعليم العالي من التعادل في البلدان المتقدمة النمو. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أوروبا الشرقية هناك نسبة أعلى للنساء بالمقارنة بالرجال في المرحلة الثالثة من التعليم. وتحدث عملية انتقال فيما بين الأجيال، مع وجود اتجاه نحو أن تكون الإناث أفضل تعليما نسبيا من الذكور. وفي البلدان التي يكون فيها توفير التعليم في المرحلة الثالثة بعيدا عن أن يكون كافيا، فإن وضع برامج التعليم عن بعد ستفيد الطالبات عندما لا يتيح لهم الانتقال والحالة الأسرية حضور الدورات الدراسية كطالبات متفرغات.

١٦ - ولا تزال الطالبات في المرحلتين الثانوية والثالثة متجمعات في الميادين التقليدية للدراسة. غير أن المزيد من النساء مقيدات في الميادين التي كان يسيطر عليها الرجل. وعند تحقق المساواة في الالتحاق وبلوغ نهاية المرحلة، فإن المساواة في المؤهلات المهنية أو الأجر لا تزال متعسرة. وهناك فجوة متزايدة

بين مؤهلات الشابات المتعلمات وتوقعاتهن وامكانية مشاركتهن في سوق العمل. ولا يجري تكييف المناهج الدراسية والدورات الدراسية مع متطلبات الحقائق الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية.

هاء - الدور التكميلي للتعليم غير النظامي

١٧ - تزايدت النهج غير النظامية للتعليم الأساسي بالنسبة لأطفال وشباب المدارس في بلدان عديدة حيث يتسم الالتحاق بالتعليم النظامي بعدم المساواة. وقد دعا إلى ذلك تربويون عديدون باعتبارها وسيلة مؤقتة لتحسين الالتحاق والأداء. وتعتبر المنظمات غير الحكومية شريكات أساسيات فيما يتعلق بتقديم البرامج غير التقليدية للأطفال خارج المدارس في بيئة غير مؤسسية قائمة على أساس مناهج دراسية تركز على الطالب وجدول مرن.

١٨ - وتضطلع مجموعة متنوعة من المنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والمؤسسات والمنشآت التعليمية بالتعليم والتدريب المستمرين للنساء على مدار دورة الحياة. وتعتبر الأنشطة التعليمية للنساء البالغات عنصرا رئيسيا لرفع الوعي وزيادة الثقة بالنفس فيما بين النساء. وقد اكتسب التدريب على محو الأمية القانونية، على سبيل المثال، أهمية نظرا لأنه أداة ضرورية لتوعية المرأة بحقوقها الانسانية.

واو - المرأة في العلم والتكنولوجيا

١٩ - خلق التطور السريع في العلم التكنولوجيا وتأثيره على الأسواق والاقتصادات العالمية تحديات جديدة للنظم التعليمية وواضعي السياسات. واقتصرت برامج تدريبية عديدة للنساء في البلدان النامية على الأنشطة المنزلية التقليدية وتتركز في العواصم وبضع مقاطعات. ولا تزال مشاركة المرأة في التعليم العالي في مجال العلم والتكنولوجيا وبرامج البحوث منخفضة. ويشارك بضع باحثات بنشاط في تحديد برامج البحوث ووضع الخطة البحثية للقرن المقبل.

زاي - المرأة في التدريس

٢٠ - تختلف نسبة الذكور إلى الإناث في التعليم وفقا للمرحلة التعليمية. فالنسبة المئوية للمدرسات مرتفعة في المرحلة الابتدائية، وتنخفض في المرحلة الثانوية وتنخفض بدرجة أكبر في الجامعات والمؤسسات المعادلة لها. وبالرغم من أن عدد الأكاديميات في التعليم العالي يتزايد على نطاق عالمي، فإن هذه الوظائف لا تزال تتركز بشدة فيما بين الذكور كبار الأكاديميين. والمرأة ناقصة التمثيل بصفة عامة في الفئات ذات المركز الأعلى والأجر الأعلى ولكن هناك اتجاه لتوظيفها في وظائف الدعم التي تنقصها فرص الترقي. ولعدم وجود مدرسات في المناطق الريفية البعيدة تأثير على تعليم الفتيات. وفضلا عن ذلك، فإن تدريب المدرسين غير كاف عادة والأجور غير تنافسية.

حاء - نوعية التعليم

٢١ - تعتبر نوعية التعليم مسألة تتجاوز قضية الالتحاق والأداء والاحتياجات التعليمية الأساسية إلى تحسين معدلات استكمال الدراسة والوعي الحازق والتمكين. وأجريت بحوث كثيرة عن المفاهيم النمطية المتعلقة بالجنسين والتحيز في التعليم والتدريب في العقد الماضي. ويعتبر إنشاء برامج للدراسات النسائية في المرحلتين الثانوية والجامعية أكبر اعتراف جلي بالحاجة إلى دراسة القضايا المتعلقة بالجنسين في المجتمع والتحيز لأحد الجنسين في التعليم والتدريب والبحث. وهناك توافق متزايد للآراء بشأن استخدام المعرفة المتعلقة بالتحيز لأحد الجنسين في التعليم لتحديد وتنفيذ استراتيجيات العمل من أجل تغيير التمييز على أساس الجنس داخل المؤسسات التعليمية. ويمكن تحسين تعليم الإناث من خلال إجراء تغييرات في المناهج الدراسية، وتحسين تدريب المدرسين، والحوافز والتدابير الداعمة الأخرى (المنح الدراسية، والرسوم المخفضة، ومرافق الاعاشة المدرسية، والوجبات المدرسية، وتقديم المشورة، وخدمات رعاية الطفل).

٢٢ - وكخطوة أولى أقدمت حكومات عديدة على إزالة التحيز لأحد الجنسين من الكتب والمناهج المدرسية، ولكن لم يتم عادة اتخاذ المزيد من الاجراءات. وأوضحت التجربة أنه يتعين إدماج المساواة في الاتجاه الرئيسي لعملية التعليم بغية إتاحة فرص متكافئة للصبية والفتيات في التعليم. ويمكن تعزيز الوعي باحتياجات الجنسين في التعليم من خلال الدورات التدريبية للمدرسين التي تراعي احتياجات الجنسين وتطوير مواد التدريس، والمشاريع التجريبية ومراكز التدريب التي تركز على فعاليات مختلفة، بما في ذلك الفتيات وآبائهن ومدرسيهن ومديرهن.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.85.IV.10).

(٢) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٣) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤.

(٤) قرار الجمعية العامة ١٣٨٦ (د - ١٦).

(٥) اليونسكو، تقرير عن التعليم في العالم (باريس، ١٩٩٣).

المرفق

استنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء بشأن الجنسين والتعليم والتدريب

		الفقرات	الصفحة
أولا -	تمهيد	١ - ١٣	١٠
ثانيا -	التوصيات	١٤ - ٥١	١٣
ألف -	السياسات التعليمية	١٤ - ٢٦	١٣
باء -	حق الحصول على التعليم	٢٧ - ٣٩	١٩
جيم -	بيئة التعلم	٤٠ - ٤٨	٢٣
دال -	المرأة والفتاة اللتان تعيشان ظروفا قاسية للغاية	٤٩ - ٥١	٢٩

أولا - تمهيد

١ - إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يتيح لنا مع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين فرصة لتقييم وتعزيز الإنجازات الكثيرة للنساء في أرجاء العالم وتحديد التدخلات اللازمة لتلبية احتياجاتهن المستمرة، وعلى الرغم من تحقق مكاسب ضخمة في مجال التعليم من حيث تحسين إمكانية حصول الفتيات والنساء على التعليم والتدريب وتحسين جودتهما، فإن الأمر لا يزال يتطلب بذل الكثير للتصدي، على سبيل المثال، لاحتياجات نحو ٩٠٥ ملايين أمي من الرجال والنساء من بينهم ٦٥ في المائة من النساء.

٢ - إن عالم اليوم يختلف عن العالم الذي عرفناه في عام ١٩٧٥ و عام ١٩٨٥. فالتحديات الحالية أكبر من التحديات الماضية. ويواجه العالم الآن اتجاها نحو العالمية في الانتاج والتجارة وتسوده عناصر تتمسك بالمعتقدات الأصولية بشكل أكثر حدة في جميع الديانات، ويعاني من نقص في الميزانيات الوطنية، وتنافس عرقي حاد. ومن ناحية أخرى، ظهرت تصورات لتعريفات أكثر اتساعا للديمقراطية وطُبقت، وأخذت في الظهور أنظمة سياسية متعددة الأحزاب، وأخذ الأفراد والمجموعات في الحركات الجماهيرية في تأكيد ذاتهم بوصفهم فعاليات اجتماعية مشروعة.

٣ - وتسود العالم اتجاهات مختلفة تفرض تحديات خاصة على النساء. فظهور المجتمعات كثيفة المعارف على نحو متزايد والنمو في المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات يتطلب حصول النساء على التعليم والتدريب المناسبين لكي يتمكن من أداء أعمالهن في المجتمع المعاصر. وعلاوة على ذلك، فإن التعليم والتدريب يتيحان للمرأة أداء عملها بطريقة جيدة في بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية متغيرة. وتشمل التغييرات الطارئة على البيئة الاقتصادية تغيير طبيعة القطاع الرسمي في ضوء إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي، ويفرض هذا على النساء أن يتكيفن مع الفرص والحالات الجديدة ويزيد من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تخلق فرصا للنساء وتفرض عليهن قيودا أيضا. وينطبق الشيء ذاته على زيادة المرونة في الاقتصاد التي يمكن أن تزود النساء والرجال بفرص لتحسين التوازن بين مسؤولياتهم الأسرية والاجتماعية والاقتصادية. لقد أثر التردي البيئي على الفتيات والنساء على نحو ضار: فقد وجدت أعداد كبيرة من النساء في المناطق الريفية والنائية اللاتي يعتمدن على البيئة لتوفير قوتهن اليومي أن من الصعب بصورة متزايدة العيش بالموارد المتاحة تحت تصرفهن، كما أن الوقت والجهد الذي يقتضي الأمر بذله زاد من تقليل مشاركتهن في التعليم.

٤ - إن فهم نوع الجنس من النواحي المفاهيمية والنظرية والعملية بوصفه قوة تشكل النظام الاجتماعي بطرق حاسمة بلغ مرحلة النضج وأصبح نهجا مركبا بشكل متزايد. إن الدعوة إلى اتباع نهج يراعي الجنسين التي تم التركيز عليها في هذا التقرير تمكن النساء والرجال من التعرف على خبرات ومهارات ومساهمات النساء عبر التاريخ في الحضارة والاقتصاد والحياة الاجتماعية ومن إعادة تقييمها؛ ومن تقاسم المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات تقديم الرعاية؛ ومن الاشتراك في المجتمع بوصفهم مواطنين واعين وفعالين ومسؤولين؛ ومن التمتع بعلاقات بين الجنسين تستند إلى المساواة والتضامن وتقدير التسامح والتنوع وحل النزاع بالطرق

السلمية. ويتطلب هذا النهج وجود أفراد ومجموعات تدرك اللاتناسق الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن التمييز بين الجنسين وتتصور الهياكل والآليات اللازمة لتغيير القوالب المصبوبة في الأذهان المتعلقة بالذكورة والأنوثة والامتيازات المرتبطة بهما. وينظر أيضا إلى النهج الذي يراعي الجنسين على أنه نهج قابل بطبيعته للتحول العميق نظرا لقدرته على تهيئة وإقامة نظام اجتماعي ينسجم في الواقع مع المجتمع الديمقراطي والعادل تماما.

٥ - وتوفر الاستراتيجيات التطلعية توصيات قوية للنهوض بالفتيات والنساء، اللاتي استفاد عدد كبير منهن من تنفيذ عدد من التوصيات الواردة في هذه الاستراتيجيات. وعلى الرغم من أنه يمكن إجراء بعض التغييرات اللازمة عن طريق تغيير السياسات والمواقف، فقد صادف تنفيذ التوصيات في عدد من البلدان عقبات نتيجة لعدم ترجمة التوصيات إلى إجراءات محددة على نحو كاف وعدم توفر موارد كافية. ونحن نرى أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومنتدى المنظمات غير الحكومية اللذان يُعقدان في بيجينغ هما اجتماعان حاسمان سيضعان توصيات محددة بإجراءات تتخذها الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والهيئات الدولية. وسينصب العنصر الحاسم في برنامج العمل على إقامة آليات للرصد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان تنفيذ وتقييم الإجراءات المتخذة.

٦ - ويقترح هذا التقرير إجراءات تتعلق بتعليم وتدريب الفتيات والنساء لكي ينظر فيها هذا المنتدى الدولي. وهي تؤكد على تمتع الفتيات والنساء بإمكانية الحصول عل تعليم يتسم بالجودة بوصفه حقا أساسيا ورئيسيا من حقوق الإنسان. فتعليم النساء يؤدي إلى تحقيق فوائد ضخمة من بينها زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتقليل معدلات المواليد وتقليل معدلات وفيات الأمهات والرضع وتحسين الرعاية الصحية الأسرية وتغذية الأسرة وتأخير سن الزواج. والتعليم له أيضا تأثير على قطاعات اجتماعية أخرى. ولذلك فإن الاستثمار في التعليم يعني استثمارا في الوقت ذاته في مجالات الصحة والبيئة والقوة العاملة وزيادة المشاركة السياسية للمرأة.

٧ - إن التوصيات الواردة في هذا التقرير تدعو إلى قيام الحكومات بتدخلات خاصة ومستمرة. كما أن الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والآباء والقطاع الخاص والجماعات القائمة في المجتمعات المحلية واتحادات العمال مطالبة أيضا بالمساهمة وتقاسم المسؤوليات فيما يتعلق بتعليم وتدريب الفتيات والنساء. وتتعلق التوصيات بأربعة مجالات رئيسية: سياسات التعليم وإمكانية الحصول عليه وبيئة التعليم وتعليم الفتيات والنساء اللاتي يعانين من ظروف صعبة بصفة خاصة.

٨ - وتشير التوصيات التي تتناول سياسات التعليم إلى الحاجة إلى وضع إجراءات تشريعية وإدارية وتوفير مدخلات تعليمية وإلى اشتراك ومشاركة وسائط الاتصال الجماهيري وإلى موارد. وتوفر السياسات الموصى باتباعها إطارا وشرعية للإجراءات اللازمة لتحسين تعليم الفتيات والصبية والنساء والرجال. وتؤكد التوصيات المتعلقة بتحسين إمكانية حصول الفتيات والنساء على التعليم على الحاجة إلى تدخلات لتحسين الاعتمادات المادية في نظام التعليم والتصدي للشواغل التي تؤثر في السياق الاجتماعي على تعليم الفتيات

والنساء: وهي تحسين نوعية التعليم والتدريب وأهميتهما بالنسبة للنساء والفتيات وربطهما بسوق العمل وضمان الرصد والتقييم الكافيين لهما.

٩ - وتركز التوصيات المتعلقة بتحسين بيئة التعليم على البيئة المادية والمدرسين والمناهج الدراسية والمواد التعليمية والأنظمة البديلة لتقديم الخدمة وتعليم الكبار والتعليم على مدى سنوات العمر. وتشكل نوعية التعليم الذي تحصل عليه الفتيات والنساء مصدرا للقلق نظرا لقولبة الجنسين والتحامل في جوانب المناهج المدرسية والكتب الدراسية ومعينات التدريس والتعليم ونظام تقديم الخدمة.

١٠ - وفيما يتعلق بنوعية التعليم، تؤكد التوصيات أيضا على أهمية تعليم الفتيات والنساء في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم التقني والمهني بحيث يقل التحيز في تمثيلهن في هذه الميادين. وسوف تسهم النساء في مجال العلم والتكنولوجيا في تعريف هذين المجالين من جديد وفي تطبيق المعرفة المكتسبة على تصميم تكنولوجيات ذات صلة باحتياجاتهن. وتشكل مساهمتهن في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وسيلة لزيادة حصولهن على المعرفة التقنية وتنويع الفرص المتاحة لهن في القطاع الإنتاجي.

١١ - أما التوصيات المتعلقة بتعليم النساء اللاتي يعانين من ظروف صعبة على نحو خاص فهي مبنية على الافتراض المنطقي المتعلق بأن التعليم يتأثر بالتفاوت بين الجنسين في الوضع الطبقي الاجتماعي وحسب الاقامة في الحضر/الريف والانتماء العرقي والختلافات العرقية ونتيجة للتشرد. والظروف التي تؤثر على النساء ليست متسقة ولكن النساء عرضة بقدر أكبر لأن يوضعن على الهامش نتيجة للتمييز الاجتماعي التحكمي. ومن المهم لذلك الاعتراف بوجود فئات ضعيفة للغاية من النساء والأطفال، منهم على سبيل المثال، الفئات الموجودة في مخيمات اللاجئين وفي ظروف استغلالية مثل الوقوع في حبائل تجارة الجنس، ومن المهم القيام بتدخلات تعليمية وتدريبية خاصة للتصدي لاحتياجاتهن وتمكينهن من الاسهام في حل مشاكلهن.

١٢ - وعلى الرغم من أن التوصيات المتعلقة بتحسين التعليم والتدريب من حيث النوعية لا تتطلب موارد إضافية ضخمة، فمن المهم ملاحظة أن الموارد الحقيقية المتاحة للتعليم والتدريب قد نقصت في سياق التكيف الهيكلي المتبع في عدد كبير من البلدان وأن الأمر يتطلب توفير مصادر جديدة للتمويل. وتعتمد التوصيات الموضوعة على عدد من مصادر الدعم، ويجري توجيه نداء إلى البلدان الصناعية لكي تسهم بنسبة ٠,٧ في المائة على الأقل من ناتجها القومي الإجمالي من أجل تنمية البلدان الأقل تقدما. والمجتمع الدولي مطالب أيضا بأن يكفل توجيه نسبة كبيرة من حصائل السلم نحو التعليم بوصفه عنصرا لا يتجزأ من عناصر التنمية البشرية.

١٣ - وأخيرا، من المهم التأكيد على مسؤولية الحكومات الوطنية في توفير التعليم والتدريب بوصفهما حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وينبغي تشجيع الفتيات والنساء على الاستفادة من الاعتمادات التعليمية المتاحة وتمكينهن للاضطلاع بمسؤولية رفاههن بصفة عامة وتعليمهن وتدريبهن بصفة خاصة.

ثانيا - التوصيات

ألف - السياسات التعليمية

١٤ - إن الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه حق أساسي من حقوق الانسان بالنسبة للجميع. ويتحتم توفير التعليم للجميع وتنفيذ سياسات تطلعية في مجال التعليم من اجل النهوض بالفرد والمجتمع المحلي ونمو الدول.

١٥ - وتبدأ عملية توفير التعليم الجيد والمنصف للجميع بصياغة وتنفيذ سياسات شاملة تراعي الجنسين وتؤثر في مختلف جوانب ومستويات التعليم والتدريب. ويجب تنقية سياسات التعليم التي تراعي الجنسين من جميع القوالب والعادات القديمة التي تحول دون تحقيق المرأة والرجل لطاقاتهم ومهاراتهم وطموحاتهم تحقيقا كاملا وتمكينهم من أن يكونا شريكين كاملين في المجالين الخاص والعام. ويمكن تحقيق هذه السياسات من خلال التحاور والتشاور السياسيين اللذين تشترك فيهما جميع الجهات المهتمة بالتعليم والتدريب داخل القطاعين العام والخاص.

١٦ - وستؤثر هذه السياسات في جميع الجوانب الرئيسية لقطاع التعليم مثل التشريعات والإدارة والمدخلات التعليمية والعمليات والنتائج والموارد. ومن المهم الاعتراف بأن تنفيذ هذه السياسات التطلعية الموصى بها لا يستلزم دائما تلبية الشرط الأساسي لتوفير أموال اضافية. وسوف تتطلب العديد من هذه السياسات إعادة توزيع الموارد كما سيتطلب عدد قليل منها فقط توليد موارد جديدة لتنفيذها.

١ - التشريعات

١٧ - ينبغي اعتماد تشريعات من أجل:

(أ) ضمان تساوي الفرص أمام الفتيات والنساء في جميع مستويات التعليم والتدريب عن طريق اعتماد مبادئ العمل الإيجابي في التشريعات الخاص بالتعليم الوطني بهدف القضاء على التفاوت في المراكز، كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛

(ب) ضمان إنفاذ التعليم الإلزامي الابتدائي والتعليم الأساسي العام عن طريق اتخاذ أكبر عدد ممكن من التدابير التالية:

'١' إزالة جميع التكاليف المباشرة للتعليم الأساسي التي تتحملها بنات من الأسر ذات الدخل المنخفض؛

'٢' توفير منح دراسية للفتيات من الأسر ذات الدخل المنخفض خلال المرحلة الاولى من التعليم الثانوي؛

'٣' توفير مرافق داخلية منفصلة للفتيات في المرحلة الثانوية؛

(ج) التوصية بوضع الحكومات سياسة لغوية تعترف بقيمة اللغات الأم في المراحل المبكرة من التعليم الابتدائي؛

(د) إزالة جميع التشريعات التمييزية التي يمكن أن تحرم الفتيات والنساء من الدراسة أو مواصلة الدراسة مثل السياسات الجزائية فيما يتعلق بإجازة الحمل والأمومة؛ وسن تشريعات تشجع المشاركة المنصفة للفتيات والنساء في جميع مستويات الدراسة والتدريب؛

(هـ) ضمان التوازن بين الجنسين في مهنة التعليم وإدارة التعليم في جميع المستويات (الابتدائي والثانوي والمهني والتقني والمرحلة الثالثة) ووضع نظام للحصص حيثما كان ذلك ضروريا؛

(و) وضمان احترام مبادئ المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب اللذين يوفرهما القطاع الخاص وبالتالي المساهمة في تقليل الفوارق بين الجنسين في مجالي التعليم والعمالة؛

(ز) تعزيز الصلة بين قطاع التعليم والتدريب وسوق العمل من خلال ضمان تساوي فرص العمالة أمام كل من المرأة والرجل من خلال العمل الإيجابي، حيثما كان ذلك ضروريا؛

(ح) زيادة السن القانونية الدنيا للزواج إلى ١٨ سنة بهدف خفض معدل تاركي المدارس الناشئ عن الزواج المبكر وتحديد سن ١٦ سنة بوصفها السن القانونية للموافقة على الزواج وبالتالي الحيلولة دون تحميل المدارس والمجتمع للطالبات الإناث وحدهن مسؤولية الحمل؛

(ط) حظر تشغيل الأطفال لا سيما من هم دون سن ١٤ سنة بهدف تشجيع الأطفال على مواصلة التعليم الأساسي؛ وكلما كان الأطفال في حالات سخرة، ينبغي سن قوانين تقضي بقيام ارباب العمل بتيسير التعليم والتدريب الأساسيين والمتواصلين لجميع الأطفال ولا سيما الفتيات؛

(ي) صياغة تشريعات تحرم العنف والمضايقة الجنسية في نظام التعليم؛

(ك) صياغة تشريعات تعزز إنشاء ووجود خدمات الدعم مثل مراكز رعاية الطفل والارشاد والتوجيه الوظيفيين والمساعدة في الحصول على عمل بهدف تمكين الفتيات والنساء من زيادة الوصول إلى التعليم والتدريب وذلك في كل من المؤسسات التعليمية ومكان العمل؛

(ل) تعزيز الحوافز مثل خفض الضرائب على المؤسسات التي توفر برامج تعليمية وتدريبية للموظفات.

٢ - الإدارة

١٨ - من الضروري إجراء إصلاحات إدارية من أجل:

(أ) زيادة عدد مديرات المدارس والمسؤولات الإداريات والمخططات في جميع مستويات نظام التعليم (أي على المستويات الوطنية والإقليمية والمقاطعية والمحلية)؛

(ب) توفير تدريب للتوعية بالجنسين لجميع المسؤولين الإداريين في التعليم، رجالا ونساء؛

(ج) ضمان المشاركة الكاملة للمخططات في جميع المستويات في جوانب التخطيط والتنظيم الإداري لنظام التعليم والتدريب المهني؛

(د) تشجيع البحث والدراسات لتحليل جميع الأسباب الكامنة وراء الفجوة التي تفصل بين الجنسين ودراسة القيم والتقاليد والممارسات الاجتماعية الداعمة وغير الداعمة لمبادئ المساواة والانصاف بين الجنسين؛

(هـ) ضمان تفصيل جميع بيانات التعليم حسب الجنس ومكان الإقامة الحضرية/الريفية على المستويات الوطنية والاقليمية والمقاطعية والمحلية ووضع مؤشرات تتعلق بإتاحة فرص التعليم والعمل يمكن أن تستخدم لرصد تقليص الفجوة الفاصلة بين الجنسين؛

(و) ضمان الاندماج الكامل للطلاب المعوقين بإشراكهم في برامج التعليم والتدريب وإتاحة إمكانية الوصول إلى هذه البرامج والمشاركة فيها على قدم المساواة.

٣ - مدخلات التعليم وعملياته

المدارس ومراكز التدريب

١٩ - من الضروري:

(أ) توفير عدد أكبر من المقاعد للطلاب ببناء المزيد من المدارس. وينبغي أن يشمل التدريب المهني برامج جديدة وابتكارية تلبي احتياجات العمالة؛

(ب) بناء مدارس منفصلة للذكور وللإناث حيثما دعت الحاجة إلى ذلك وضمان أن تكون مساوية للمدارس النظامية في التجهيز الجيد، لا سيما في مجالات الرياضيات والعلوم والتقنية؛

(ج) بناء مدارس أصغر حجما (مكونة من غرفة أو غرفتين وتشمل عدة صفوف) في المناطق النائية لضمان الوصول إلى المجتمعات المحلية هناك.

المنهاج الدراسي

٢٠ - من الضروري إصلاح المنهاج الدراسي ليشمل ما يلي:

(أ) مواد تراعي الجنسين؛

(ب) معالجة الحياة اليومية والواقع اليومي؛

(ج) إقامة صلات بالقطاعات الأخرى لا سيما سوق العمالة؛

(د) مهارات الحياة: التغذية والصحة والبيئة؛

(هـ) تحسين العلوم والرياضيات؛

(و) تعليم المواطنة والديمقراطية وحقوق الانسان؛

(ز) تعليم الحياة الأسرية: تنظيم الأسرة وتثقيف الوالدين؛

(ح) التفكير الانتقادي وحل المشاكل؛

(ط) تعليم قيم التسامح والتنوع؛

(ي) التوجيه والإرشاد الوظيفيين.

المواد التعليمية والتدريبية

٢١ - يوصى بما يلي:

(أ) الاعتماد في وضع كتب التدريس والمواد التعليمية الحديثة على منظور المساواة بين الجنسين؛

(ب) إزالة جميع الإشارات اللغوية التي تنطوي على تحيز جنسي أو عبارات مناصرة لأحد الجنسين من جميع كتب التدريس والمواد التعليمية ووسائل الايضاح السمعية البصرية؛

(ج) مراعاة أوضاع وواقع العمالة في محتوى كتب التدريس المعدة للفتيات والنساء.

المدرسون

٢٢ - يوصى بما يلي:

(أ) زيادة عدد مرافق تدريب المدرسين على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات؛

(ب) تعزيز تدريب المدرسين في مكان العمل في جميع المستويات؛

(ج) تدريب المدرسين للتوعية بالجنسين بحيث تنشأ عنه مواقف غير متحيزة وتحسين منهجيات التدريس؛

(د) ضمان وزع عدد كاف من المدرسات في مدارس الفتيات.

التعليم النظامي وغير الرسمي

٢٣ - من الضروري ضمان إتاحة فرص تعليمية بديلة للأطفال والمراهقين والكبار غير الملتحقين بمدارس. وحيثما تقام نظم تعليم غير نظامي وغير رسمي، من المهم ضمان إقامة صلات بين هذه النظم البديلة ونظام التعليم النظامي وفرص العمالة.

٤ - وسائط الإعلام

٢٤ - يوصي بما يلي:

(أ) أن تصاغ السياسات التي ترهف وعي وسائط الإعلام بمشاكل الجنسين من خلال ضمان مراعاة منظور الجنسين، وأن تكون الصور المعروضة للنساء والرجال غير نمطية ومنصفة؛

(ب) أن تنشأ آليات تعمل على تشجيع النساء على الدخول في مهنة الإعلام من أجل زيادة تأثيرهن على تخطيط وتنفيذ البرامج الإعلامية وضمان عرض صورة النساء والرجال بشكل منصف؛

(ج) أن تقام صلات أقوى بين وسائط الإعلام ونظم التعليم النظامي وغير النظامي من أجل تعزيز تساوي الفرص والطموحات بالنسبة للنساء والرجال؛

(د) أن يتاح تدريب في مجال التوعية بمشاكل الجنسين لكل من النساء والرجال العاملين بالفعل في مهنة الإعلام والاتصالات الاجتماعية.

٥ - الاشتراك والمشاركة

٢٥ - بغية تحسين الاشتراك والمشاركة، من الضروري:

(أ) إيجاد بيئة مواتية لاشتراك مختلف الوكالات الحكومية، وأرباب العمل والمجتمعات المحلية اشتراكا كاملا في عمليتي التعليم والتدريب؛

(ب) تعزيز المشاركة والتنسيق فيما بين جميع الجهات المهتمة بالتعليم من قبيل وزارات التعليم والمالية والتخطيط والعمل ورابطات المعلمين والنقابات العمالية، والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية وقادة المجتمعات المحلية ووسائط الإعلام.

٦ - الموارد

٢٦ - يوصي بما يلي:

(أ) أن يعاد تخصيص الموارد الوطنية من القطاعات الأخرى ولا سيما القطاع العسكري إلى قطاع التعليم والتدريب؛

(ب) أن يعاد تخصيص الموارد ضمن قطاع التعليم بما يكفل حصول ميزانية التعليم الأساسي على ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مجموع الميزانية الوطنية للتعليم، ويكفل تخصيص موارد كافية للتدابير التي تزيد التحاق البنات في المدارس والنساء في البرامج التعليمية، وتزيد من بقائهن فيها؛

(ج) أن تكرس مخصصات وعلاوات وبنود معينة في ميزانية التعليم من أجل ضمان صرف الشطر الأعظم من البنود المعاد تخصيصها من الميزانية العامة على تدابير محددة تهدف إلى زيادة التحاق البنات في المدارس والنساء في البرامج التعليمية، وزيادة بقائهن فيها؛

(د) أن يشجع المجتمع المحلي على الاشتراك في توفير وإدارة الموارد اللازمة للتعليم والتدريب؛

(هـ) أن يشجع المجتمع المحلي التجاري على الاشتراك في توفير الموارد اللازمة لبرامج التعليم والتدريب، ودعمها بصفة عامة، وتعليم وتدريب البنات والنساء بصفة خاصة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدريب المباشر في المؤسسات وفي أثناء العمل الذي يفضي إلى اكتساب القدرة على التنقل المهني؛

(و) أن تناشد الوكالات المانحة بزيادة مخصصاتها زيادة كبيرة من أجل تضييق الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم والتدريب؛

(ز) أن يشجع على استخدام برامج مبادلة الديْن وتحويل الديْن لصالح تنمية الموارد البشرية، وعلى وجه التحديد لصالح تعليم البنات والنساء.

باء - حق الحصول على التعليم

٢٧ - الحصول على تعليم ذي نوعية جيدة حق من حقوق الإنسان. وضمان الحصول على التعليم يتطلب تكافؤ فرص البنات والنساء في الاشتراك في نظام التعليم والتدريب من الناحيتين النوعية والكمية. ولا يقصد بتكافؤ فرص الوصول تحقيق المساواة في معدلات الالتحاق وإنما يقصد به تحقيق المساواة أيضا في معدلات البقاء في البرامج وإكمال الدورة. ويقتضي ضمان الحصول على التعليم ألا تقف تكلفة التعليم حاجزا في وجه تعليم البنات والنساء وأن يتم الاعتراف بمنافع التعليم اعترافا كاملا. ولا يعني هذا وجود مرافق مدرسية فحسب وإنما يعني أيضا أن يراعي المنهاج التعليمي ومحتواه مشاكل الجنسين وأن يكونا ذوا طابع تطلعي.

٢٨ - ويتأثر الحصول على التعليم ببيئة التعليم التي يوجدها نظام التعليم والتدريب (المدارس والمعلمون والمنهاج الدراسي) وبالإطار الاجتماعي (الأسرة والمجتمع المحلي) اللذين تتخذ في إطارهما القرارات التعليمية. ويمكن تعزيز إمكانية الانتفاع من النظام التعليمي عن طريق شن حملات تهدف إلى تعبئة المجتمع المحلي والآباء.

١ - النظام التعليمي

٢٩ - ينبغي للنظام أن يعزز إمكانية انتفاع البنات والنساء من فرص التعليم والتدريب من خلال ما يلي:

(أ) توفير تعليم أساسي شامل وإلزامي ومجاني؛ وينبغي إلغاء التكاليف المباشرة (القسط المدرسي، ورسوم الامتحانات، والكتب والمواد والملابس الرسمية والقرطاسية) أو تخفيضها قدر المستطاع؛ وتسخير المنح الدراسية لصالح البنات المحرومات في المناطق الحضرية والريفية؛

(ب) توفير عدد كاف من المدارس المزودة بمرافق ملائمة ومن الأفضل أن يتاح ذلك في كل مجتمع محلي؛ وينبغي إتاحة مرافق أصغر حيثما يلزم؛ وفي حال تعذر ذلك اقتصاديا، ينبغي توفير وسائط للنقل؛ وثمة بديل ممكن هو تزويد المدارس بأماكن إقامة أو تزويد مراكز التدريب بمهاجع؛

(ج) ضمان توفير مرافق خاصة للبنات في المباني المدرسية، ومن ذلك على سبيل المثال، مراحيض مستقلة للبنات؛

(د) توفير قاعات دراسية مستقلة للبنين والبنات عند الاقتضاء؛

(هـ) توفير بيئة صحية - - تشمل على سبيل المثال إضاءة كافية ومياه صالحة للشرب للبنين والبنات؛

(و) إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال المعرضين للخطر من قبيل المنتمين إلى فئات اجتماعية - اقتصادية محرومة، وأقليات عرقية، وطبقات اجتماعية منغلقة محددة، وطلاب مبتدئين من الجيل الأول، من أجل ضمان انتفاعهم من مخصصات التعليم؛

(ز) تشجيع البنات والنساء المعوقات بدنيا أو عقليا على الاشتراك في جميع جوانب النظام التعليمي. وينبغي إيلاء اهتمام كاف، في أثناء تشييد المرافق التعليمية، إلى احتياجات الطلاب المعوقين.

(ح) توفير جداول زمنية مرنة لا تؤثر في نوعية التعليم بالنظر لضيق وقت البنات والنساء وكثرة المطلوب منهن؛

(ط) استخدام تعليم تعويضي بدلا عن الرسوب في الصف وإعادته بغية تشجيع البنات على إكمال الدورة المدرسية؛

(ي) توظيف عدد كاف من المعلمين المندفعين الواعين بمشاكل الجنسين والمدربين جيدا. وقد يلزم، في أطر ثقافية معينة، توفير مدارس مقصورة على أحد الجنسين أو توفير معلمات أناث؛

(ك) التشجيع على توزيع المعلمات بشكل ملائم في المناطق الريفية والمنعزلة عن طريق إعطائهن حوافز مالية من قبيل السكن والدعم المهني.

٣٠ - وبالإضافة إلى هذه العوامل التي تؤثر في وصول البنات والنساء إلى جميع مستويات التعليم، هناك مسائل معينة ذات صلة بمستويات محددة من التعليم.

٣١ - وينبغي أن يشتمل التعليم الثانوي على مجموعة كافية من أنواع المدارس والمناهج الدراسية التي تمكن البنات من، اختيار دورات دراسية، بحرية دون أن يكن مقيدات باختيار برامج مصممة للبنين. وينبغي للمدارس الثانوية أن تفتح السبيل أمام البنات والبنين للحصول على جميع أنواع الدورات. وينبغي أن يكون التوجيه والإرشاد المقدمان للبنات "مُقويا" لإمكاناتهن وليس "مقيدا" لها. وينبغي تقديم منح دراسية ومرتبات للبنات المحرومات في المناطق الحضرية والريفية. كما ينبغي توفير وسائط نقل ملائمة.

٣٢ - وينبغي أن تتمتع البنات والنساء بفرص متساوية في الحصول على مجموعة متنوعة من البرامج تشمل ميادين غير تقليدية من التدريب المهني والتقني. وبغية تحسين اشتراك البنات والنساء، ينبغي أن تراعى مسؤولياتهن في أثناء جدولة أنشطة التدريب.

٣٣ - وينبغي أن يكون التعليم العالي مفتوحا للجميع. وينبغي، إذا أمكن، تحاشي مبدأ "تحديد عدد الطلاب المقبولين". وينبغي تحاشي الوصف النمطي. وينبغي تنمية صلات مع سوق العمل عن طريق إقامة نظم معلومات لسوق العمل.

٣٤ - وينبغي إيلاء تعليم الكبار الأهمية التي يستحقها. فتعليم الكبار يجعل التعليم الابتدائي شاملا للجميع فضلا عن أنه ضروري لتقوية الطلاب المبتدئين ولا سيما النساء. وينبغي أن يستند هذا الى تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات والأهداف. وينبغي أن تُستخدم طريقة ملائمة وتدريب ملائم لمعلمي تعليم الكبار. وينبغي أن تكون معرفة الكبار بالقراءة والكتابة وظيفية وأن تشمل المعرفة القانونية بالقراءة والكتابة لكل من الرجال والنساء. وأثبتت الطريقة التي اتبعتها الحملة فعاليتها في الحد من الأمية لدى الكبار. وينبغي توفير برامج لإعادة التدريب. وينبغي أن يكون في المتناول منهاج دراسي خاص مصمم للكبار. وينبغي بذل الجهود التي تتيح إمكانية العودة للالتحاق في النظام المدرسي النظامي.

٣٥ - ينبغي أن يكون التعلم عن بعد متاحا للبنات والنساء غير القادرات على الحضور الى المدارس النظامية وذلك من أجل إتاحة الفرصة لهن في الاشتراك في النظام التعليمي.

٣٦ - وينبغي أن يعتبر التعليم غير النظامي وسيلة لتعليم البنات والنساء غير الملتحقات بالمدارس، وينبغي مع ذلك بذل الجهود الرامية الى تمكينهن من العودة للالتحاق في النظام المدرسي النظامي كلما أمكن. كما ينبغي أن يشمل التعليم أنواعا مختلفة من مراكز التعليم بما فيها مراكز تعليم العلوم والمعارض العلمية، والنوادي العلمية، وأن ينشر معلومات حول التكنولوجيا.

٢ - الإطار الاجتماعي

٣٧ - قد لا تتمكن البنات والنساء بسبب قيود اقتصادية واجتماعية وثقافية، من الاشتراك في النظام المدرسي والتدريبي حتى لو أتاح لهن فرصا متساوية للانتفاع منه. ويمكن زيادة اشتراكهن عن طريق تخفيض التكاليف المباشرة للتعليم من خلال اتخاذ احتياطات تهدف الى الحد من الأعباء المنزلية. ومع تسليم جميع العناصر، بما فيها البنات والنساء والأسرة والمجتمع المحلي بأهمية تعليم البنات، ينبغي عليها جميعا القيام بما يلي:

(أ) القيام بحملات لتشجيع البنات على الالتحاق في المدارس والبقاء فيها. ويمكن تحقيق ذلك بالمشاركة مع الدولة والمنظمات غير الحكومية والجهات المناصرة؛ وينبغي استخدام استراتيجيات مختلفة من جملتها شن حملة إعلامية متعددة الوسائط والتركيز على الزعماء الدينيين والتقليديين والمجتمع المحلي؛

(ب) الرفع من شأن تعليم البنت بالنسبة لأسرة الوالدين من خلال تغيير القيود الاجتماعية التي تمنع البنات من الإسهام في رفاه أبائهن أو الأسرة المباشرة المنتسبة لها بحكم الولادة؛

(ج) استهلال اصلاحات في سوق العمل لضمان حصول النساء على المنافع الاقتصادية المقترنة بالتعليم أو التدريب؛

(د) الاضطلاع بحملات لتعليم الكبار القراءة والكتابة تهدف الى جعل الوالدين وأفراد الأسرة مُلمين بالقراءة والكتابة وتساعد في زيادة تعليم البنات أيضا؛

(هـ) توفير مرافق لرعاية الأطفال؛

(و) زيادة توفير المياه والوفود والغذاء.

٣ - النوعية والملاءمة

٣٨ - ينبغي أن يعمل النظام على تحسين المناهج الدراسية والمحتوى والمواد والتكنولوجيا وأساليب التعليم من أجل تعزيز إمكانية حصول البنات والنساء على التعليم أو التدريب الذي يراعي مشاكل الجنسين ويكون وثيق الصلة بحياتهن ويحفز البنات على إكمال تعليمهن. وينبغي إيلاء الاهتمام الى ما يلي:

(أ) المنهاج الدراسي: توفير التوجيه والإرشاد؛ وتعليم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات؛ واستخدام اللغة الأم؛ واتباع أساليب تعليمية وتدريبية تراعي مشاكل الجنسين وإيجاد صلة قوية بين المنهاج الدراسي واحتياجات سوق العمل وتطورها؛

(ب) حالة المعلمين: المرتبات وظروف الخدمة والتدريب والمسؤولية في صنع القرار؛

(ج) المجتمع المحلي: صنع القرار على مستوى المدرسة، واشراك القطاع الخاص، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والتعاون والتنسيق مع النقابات العمالية.

٤ - الرصد والتقييم

٣٩ - ينبغي أن تتولى الحكومات مسؤولية رصد وتنفيذ هذه الاقتراحات. وعلاوة على ذلك، من الضروري القيام بما يلي:

(أ) إقامة وحدة رصد مستقلة تمول من ثلاثة مصادر: ثلث الأموال من الحكومة، وثلثها من الأمم المتحدة، وثلثها من مصادر أخرى؛

(ب) جمع بيانات تكون مفصلة (ومبوبة حسب الجنس، والمستوى ونوع التعليم، والإقامة في المدينة/الريف وغير ذلك) ويمكن استخدامها في إجراء تحليل نوعي وكمي من أجل تقييم التقدم.

جيم - بيئة التعلم

٤٠ - تـُوفر بيئة التعلم إطارا للتفاعل في عملية التعليم والتعلم. وبغية توفير بيئة تعلم مواتية لتعليم وتدريب البنات والنساء، ينبغي إيلاء اهتمام لمكونات من قبيل البيئة المادية، والمعلم، والمنهاج الدراسي، ومواد التعلم، ونظم التنفيذ البديلة، وتعليم الكبار والتعليم طيلة الحياة والتعليم العالي.

١ - البيئة المادية

٤١ - تؤثر الظروف المادية للمدارس أو مراكز التدريب في حق الحصول على التعليم ونوعيته ويمكن أن تحدد اشتراك البنات والنساء على وجه الخصوص. ولهذا هناك حاجة لتوفير مرافق ملائمة في المدارس لتلبية احتياجات جميع الطلاب والمتدربين بمن فيهم المعوقون.

٢ - المعلمون

٤٢ - ويشكل المنزل والمجتمع المحلي عادة البيئة التعليمية الأولى للأطفال. وفي إطار هذه البيئة، فإن الأولاد والبنات عندما يشرفون على دخول المدرسة الابتدائية، يكونون قد أ ُقلموا اجتماعيا على الأدوار المرتبطة بنوع الجنس الذي ينتمون اليه وربما يكونون قد اكتسبوا حصيلتين مختلفتين من المعرفة. وينبغي أن تكون مهمة الجوانب الرسمية وغير الرسمية في المرافق المدرسية هي تهيئة بيئة تجعل فرص الحياة متكافئة للجنسين. وينبغي أن يكون المعلم عاملا من عوامل التغيير في البيئة التعليمية. ووجود معلمات في المدارس له تأثير إيجابي على تعليم البنات. فالمعلمات يمثلن للبنات قدوة تحتذى، والأهم من ذلك، أنهن يوفرن للبنات، في كثير من المجتمعات، الرعاية البدنية والنفسية.

٤٣ - لذا فثمة حاجة الى ما يلي:

(أ) تسهيل تعيين المعلمات حيثما يقتضى الأمر ذلك؛ وينبغي للحكومات أن تعدل شروط قبول المعلمين على نحو يعطي تفضيلا لتوظيف المعلمات، شريطة توفير فرص الترقي الأكاديمي والمهني لهؤلاء النساء؛ والتنمية الشخصية للمعلمات مسألة بالغة الأهمية في حد ذاتها لنجاح دورهن مع الطالبات؛

(ب) تفضيل توظيف المعلمات في التخصصات التي يسيطر عليها الرجال تقليديا، ولا سيما في العلوم الطبيعية والرياضيات والتعليم الفني والمهني؛

(ج) إيلاء عناية خاصة للتوعية بالأمور المتعلقة بنوع الجنس في برامج تدريب المعلمين وتعريض المعلمين والمعلمات لهذه البرامج، بما في ذلك استخدام صيغ خالية من الانحياز لأحد الجنسين في مضمون تلك البرامج ومنهجيتها، كطريقة لتعزيز المساواة؛

(د) تضمين برامج تثقيف المعلمين وتوجيههم وإرشادهم عناصر تغطي تعليم حقوق الإنسان، وتكوين الهوية الذاتية، ومهارات الاتصال بين الأشخاص، وقضايا المرأة؛

(هـ) تدريب المعلمين على إدارة فصول الدراسة على نحو يؤكد على المساواة في الترتيبات المادية، والعلاقات بين الأشخاص، والمنهجيات التفاعلية؛

(و) تدريب معلمي العلوم والتكنولوجيا والرياضيات على الانتباه الى الحواجز التي تمنع البنات والنساء من المشاركة مشاركة كاملة في هذه المجالات.

٣ - المنهاج الدراسي

٤٤ - ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمنهاج الدراسي لكفالة تناوله، على وجه التساوي، لاهتمامات واحتياجات جميع الطلاب. وينبغي أن يكون المنهج خاليا من أي انحياز الى أحد الجنسين يخلق أو يعزز التصورات المقولبة. وينبغي أن يتيح المنهج أيضا للبنات والأولاد فرصة اكتساب المعارف والمهارات والمواقف التي تحسن تفهم كل منهم وقبوله للآخر كشركاء متساوين. لذا فثمة حاجة الى ما يلي:

(أ) تفهم السياق أو البيئة التي يستمد منها المنهج الدراسي؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص للمناهج الدراسية في المراحل الأولية، توفيرا للحافز وتيسيرا للإنجاز والاستبقاء؛

(ج) تطوير المناهج ذات الصلة التي تؤكد على احتياجات وتطلعات البنات والأولاد امتثالا لمبادئ المساواة؛

(د) إصلاح المناهج لتمكين البنات والأولاد من اكتساب المهارات الأساسية المتمثلة في معرفة القراءة والكتابة، والحساب، وحل المشاكل، واتخاذ القرارات، والتفكير النقدي، وتجهيز المعلومات؛

(هـ) إعداد مناهج تمكن الجنسين كليهما من تفهم وتغيير الأحوال الاجتماعية والثقافية الحالية التي شكلتها معتقدات وممارسات مبنية على نوع الجنس؛

(و) إدراج عناصر، مثل تعليم الحياة الأسرية والتوجيه والإرشاد، تتناول على وجه التحديد المسائل المتصلة بنوع الجنس؛

(ز) وضع آليات للرصد والتقييم والاستعراض المستمر، ولا سيما فيما يتعلق بمستويات إنجاز البنات والأولاد، بما في ذلك وضع المؤشرات ذات الصلة؛

(ح) توفير الفرص للبنات والأولاد لاكتساب المعارف والمهارات واتخاذ المواقف التي تمكنهم من فهم بيئتهم وتعدهم للمشاركة بشكل أجدى في القطاع الإنتاجي؛

(ط) إدراج أنشطة إعلامية لتعريف البنات والأولاد بدور العلم والتكنولوجيا في حياتهم ولزيادة إدراكهم لأهمية العلم والتكنولوجيا في بيئة متغيرة؛

(ي) توفير التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين للبنات والأولاد، وتشجيع حرية الاختيار في انتقائهم لخياراتهم؛

(ك) وضع مناهج للتعليم والتدريب الفني والمهني، مع أخذ احتياجات سوق العمل المتغير في الاعتبار؛

(ل) إتاحة الفرص لجميع الطلبة لاكتساب مهارات تعلم كيفية التعلم كيما يمكنهم التأقلم بسهولة مع البيئة المتغيرة؛

(م) تشجيع البنات على الاشتراك في برامج التربية البدنية والبرامج الرياضية كطريقة لتعزيز الصحة واحترام الذات؛

(ن) توفير برامج التربية البدنية التي تراعي احتياجات البنات والأولاد.

٤ - المواد التعليمية

٤٥ - يجب أن تكون المواد التعليمية، وبخاصة الكتب المدرسية، مُحفزة وخالية من الانحياز الى أي من الجنسين، وأن تكون تفاعلية ومتاحة بسهولة. لذا فثمة حاجة الى ما يلي:

(أ) ضمان تخصيص موارد كافية من ميزانيات النفقات المتكررة لمواد التدريس والتعلم؛

(ب) كفالة ما يلي للبنات والأولاد: إعداد مواد تساعد على التعلم باستخدام المعلومات المستمدة من المجتمع المحلي وكذلك من القطاعين العام والخاص؛ وإنتاج مواد منخفضة التكلفة ومناسبة لغويا لضمان

سهولة الفهم؛ واستخدام البيئة كمورد للتعليم والتعلم؛ واستخدام مجموعة متنوعة من مواد التعلم لتحقيق المشاركة الكاملة لجميع الطلبة، بمن فيهم المعوقون؛ وتوفير مواد القراءة من خلال خدمات المكتبات المتنقلة؛

(ج) انتاج مواد تبين القدوة للبنات، وتزيل التصورات المقولبة للجنسين وتشجع مفهوم الاختيار لدى كلا الجنسين؛

(د) وضع برامج ومواد تحقق محو الأمية العلمية ومحو الأمية التكنولوجية للبنات والأولاد.

٥ - نظم الإيصال البديلة

٤٦ - ينبغي، لتحسين مشاركة البنات والنساء في التعليم والتدريب، إيلاء الاهتمام لنظم الإيصال البديلة، كمنهجيات التعليم غير الرسمي والتعليم من بعد. لذا فثمة حاجة الى ما يلي:

(أ) تفهم العقبات الماثلة في سبيل تعليم البنات والنساء في المجتمع المحلي المعني بهدف تطوير نظم الإيصال التعليمي ذات الصلة؛

(ب) إقامة علاقات تشاركية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والتنظيمات المجتمعية لتمكين الإناث غير الملتحقات بالمدارس من الوصول الى التعليم والتدريب؛

(ج) كفالة أن يكون التعليم الذي يتلقاه المتعلمون ذا نوعية جيدة وذلك بتدريب المعلمين/مُيسري عملية التعليم وبتوفير إمدادات كافية من المواد التعليمية؛

(د) تسهيل الحركة من أجل مواصلة التعليم عن طريق تحقيق الترابط بين التعليم غير الرسمي وقطاع التعليم الرئيسي؛

(هـ) توفير برامج لتنمية المهارات في مجالات التفاوض والمساومة وحل المنازعات ولإيجاد الوعي السياسي والوعي بمسائل الجنسين؛

(و) إنشاء الهياكل اللازمة واستخدام تكنولوجيات الاتصال المتاحة لتوفير التعليم والتدريب عن طريق استخدام منهجيات التعليم من بعد؛

(ز) تدريب المعلمين على إعداد مواد التعليم من بعد واستخدامها في إيصال التعليم من بعد؛

(ح) استخدام التعليم من بعد لتدريب المعلمات اللائي يجدن صعوبة في مغادرة منازلهن ومجتمعاتهن المحلية لحضور برامج التدريب؛

(ط) توفير الحوافز والشهادات المناسبة واتخاذ أية تدابير لازمة أخرى لكفالة إيجاد مستوى رفيع من البرامج البديلة لإيصال التعليم والحفاظ على هذا المستوى؛

(ي) وضع نظم تشرك المجتمع المحلي في تخطيط برامج التعليم غير الرسمي وإدارتها وتنفيذها ورصدها؛

(ك) تعيين معلمات من أجل التعليم غير الرسمي بمساعدة من تنظيمات المجتمع المحلي.

٦ - تعليم الكبار والتعليم المستمر

٤٧ - من المرجح كثيرا أن تدرك المرأة المتعلمة والمثقفة قيمة تعليم بناتها. فالتعليم والتدريب يمكنان المرأة، في جملة أمور، من أن تكون شريكة متساوية مع الرجل في الأسرة والمجتمع وفي عملية اتخاذ القرار. كما يحتمل أن تستفيد من فرص التعليم المستمر. ولذلك، بات من الضروري:

(أ) استخدام أو خلق طلب على برامج محو أمية الكبار المخصصة للمرأة عن طريق القيام بالدعوة والحملة، بربط محو الأمية الوظيفية بالأنشطة المدرة للدخل وغيرها من الأنشطة المنتجة؛

(ب) وضع وتنفيذ مختلف البرامج الابتكارية لتلبية الاحتياجات التعليمية والتدريبية للمرأة في مجموعة من الحالات الاجتماعية - الاقتصادية؛

(ج) توفير برامج محو الأمية القانونية لفائدة المرأة والرجل على السواء؛

(د) توفير برامج العلم والتكنولوجيا لتمكين المرأة من توظيف الاستراتيجيات المفيدة لها في حياتها اليومية؛

(هـ) توفير التعليم والتدريب الملائمين للاستخدام المستدام للموارد وحماية البيئة؛

(و) توفير التعليم الذي يساعد المرأة على تحسين انتاجيتها في الزراعة؛

(ز) توفير الفرص وآليات الدعم للمرأة لتمكينها من اكتساب مهارات الحياة؛

(ح) توفير الفرص للفتاة والمرأة المنقطعتين عن الدراسة لمتابعة تعليمهما؛

(ط) توفير برامج التدريب على المهارات لولوج سوق العمل أو للعمل للحساب الخاص؛

(ي) توفير التدريب على مهارات الاضطلاع بمشاريع للجنسين معا؛

(ك) استخدام معلومات سوق العمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج في مجال التعليم والتدريب التقنيين والوظيفيين؛

(ل) توفير سياسات الدعم وتسهيلات الائتمان لتمكين المرأة ذات المهارات من ولوج القطاع المنتج؛

(م) توفير برامج لإعادة تدريب المرأة في حالات منها، على سبيل المثال، حالات تقلص حياة الأسرة وهجرتها وتشردها وتمزقها بسبب الطلاق أو الانفصال أو الوفاة أو غياب الزوج؛

(ن) توفير الحوافز للشركات لدفعها الى تدريب المرأة قصد العمل.

٧ - التعليم العالي

٤٨ - ولوضع إطار للفئة الفنية من النساء القادرات على توفير القيادة على الصعيد السياسي وصعيد وضع السياسات والتنظيم واللواتي يمكن أن يشكلن بالنسبة للمرأة والفتاة نماذج للأدوار المضطلع بها، ينبغي إيلاء العناية لتعليم المرأة في الطور الثالث من التعليم. ولذلك بات من الضروري:

(أ) إقامة خطط لتحسين فرص وصول المرأة الى التعليم العالي والمشاركة فيه؛

(ب) استعراض مؤهلات الالتحاق لجعلها أكثر واقعية وتوفير البرامج التحضيرية لتحسين فرص وصول المرأة الى الطور الثالث من التعليم، لا سيما في المجالات غير التقليدية من الدراسة؛

(ج) توفير المرونة في الالتحاق بالبرامج وفي تنظيمها لتمكين المرأة من إتمام الطور الثالث من التعليم بما يلائم وتيرتها؛

(د) دعم التدريس والبحث في الدراسات المتعلقة بالمرأة التي ستغني رصيد المعارف لوضع استراتيجيات ترمي الى تحسين مركز المرأة؛

(هـ) وضع آليات للدعم تمكن المرأة من أن تكون أكثر فعالية من الناحية السياسية وأن تقوم بأدوار قيادية.

دال - المرأة والفتاة اللتان تعيشان ظروفا قاسية للغاية

١ - اللاجئات والسكان الآخرون المتضررون من الحرب

٤٩ - تنص اتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في التعليم، حتى وإن كان مشردا في بلده أو عبر حدود دولية. وفي الحالة التي لا يستطيع فيها البلد المعني تحمل تكلفة توفير التعليم للمشردين، ينبغي على المجتمع الدولي، تقيدا بروح الإتفاقية، أن يدعم استجابة تعليمية سريعة ومتواصلة موجهة نحو حل المشاكل. وبما أن التشرد يمكن أن يؤثر سلبا على التحاق الإناث بالمدارس، ينبغي على الوكالات التي تقدم برامج التعليم الطارئة أن تشكل هيكل هذه البرامج لتشجيع مشاركة الأنثى. وتحقيقا لهذا الهدف، يلزم القيام بما يلي:

(أ) التشاور مع لجان المرأة اللاجئة، والمدرسين والآباء بشأن المكان العمراني ومواعيد الدراسة، وإدراج ما له صلة بالمنطقة من مواضيع مؤهلة للعمل المهني أو غيرها من المواضيع، ووضع ترتيبات للفتاة لمرحلة ما بعد البلوغ، واستخدام التعلم المفتوح والتعليم عن بعد وحفز الفتاة على الحضور؛

(ب) تعيين مدرسات من اللاجئات قدر المستطاع، مع تدريبهن داخليا لتوفير الدعم الضروري؛

(ج) توفير دروس لتعلم الكتابة والقراءة والحساب وتوفير مواد فترة ما بعد محو الأمية للمراهقة والمرأة اللاجئتين، وربطها بدروس عملية تتعلق بمهارات الحياة ومحو الأمية القانونية والتعليم من أجل السلم وحل المنازعات؛ كما يتعين توفير فرصة ثانية للالتحاق بالتعليم الإبتدائي لمن يرغب في ذلك؛

(د) تعزيز برامج تدريب مهني لفائدة المرأة، مقترنة بخبرة العمل والفرص المدرة للدخل، باستخدام فترات للتمرن ودورات دراسية متنقلة مرتكزة على المجتمع المحلي، وموجهة على وجه التفضيل الى الأسر المعيشية المعوزة التي ترأسها امرأة؛

(هـ) تعبئة موارد مالية مخصصة لتعزيز تعليم وتدريب الفتاة والمرأة اللاجئتين.

٢ - المعرضات لمخاطر ناجمة عن ضغوط اقتصادية أو انتماء الى اقلية و/أو فئات محرومة اجتماعيا

٥٠ - تضطر أعداد كبيرة من الفتيات والنساء الى ممارسة تجارة الجنس بسبب الفقر إما كمهاجرة أو بالسقوط في أحابيل الوسطاء التجاريين. كما تتعرض فتيات الشوارع لخطر البغاء. وللتعليم والتدريب دور حيوي يقومان به في تخفيف حدة هذه الآثار. ومن الخطوات الواجب اتخاذها:

(أ) تعزيز وتوسيع المواظبة الدراسية للفتيات المعرضات، بالقيام مثلا، بتمديد فترة التعليم الأساسي، عن طريق توفير هذا التعليم الأساسي الموسع في مدارس الأرياف قرب بيوت الفتيات، وتقديم منح للفتيات المعرضات للخطر؛

(ب) توفير التعليم غير النظامي والتدريب على المهارات، مع ربطهما بمشاريع دعم العمل للحساب الخاص، أو الالتحاق بالعمل المأجور أو تشكيل تعاونيات؛

(ج) تدريب عمال خدمات المجتمع المحلي وموظفي المنظمات غير الحكومية العاملين مع سكان الأرياف الضعفاء أو الإناث من أطفال الشوارع، على العمل مع المجتمعات المحلية ومع الفتيات المعرضات للخطر للتوعية بمخاطر تجارة الجنس، لا سيما منها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)؛

(د) بدء مشاريع ترمي الى توفير الدعم الاجتماعي والمشورة النفسية الاجتماعية والتدريب والتنسيب الوظيفي للفتاة والمرأة المقلعتين عن تجارة الجنس؛

(هـ) توفير المعرفة والخدمات لتمكين الفتاة والمرأة من الاطلاع على ما يتصل بالإيدز/فيروس نقص المناعة وغيره من المخاطر الصحية واتقائها؛

(و) كفالة تلقي السجناء من النساء والأطفال للتعليم الأساسي والتدريب الوظيفي والمشورة الرامية الى تشجيع الاعتماد على الذات اقتصاديا والثقة بالنفس عند اخلاء سبيلهم.

٣ - النساء اللواتي يوجدن في أوضاع عمل غير متكافئة

٥١ - تتعرض للتحرش الجنسي الفتاة والمرأة في حالات السخرة أو غيرها من حالات العمالة غير المتكافئة، بما في ذلك الطفلة العاملة، ويحكم عليهما بحياة من الفقر. و كتدبير مؤقت، ومساهمة في وقف هذه الممارسات، ينبغي اتخاذ خطوات للقيام بما يلي:

(أ) أن يشترط على أرباب العمل ضمان التعليم الأساسي لجميع الأطفال العاملين؛

(ب) أن تدعم وتشجع وتحمي برامج التعليم والتدريب غير النظاميين المخصصة للفتاة المراهقة وللمرأة العاملة في حالات السخرة وفي حالات مماثلة.

- - - - -